



كتاب الطهارة
من مخطوط العقد النظيم
في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

للمؤلف: مصطفى بن خير الدين الرومي القاضي
الحنفي، التركي الأصل، الشهير بجلب المتوفى (١٠٢٥هـ)

دراسة وتحقيق

المدرس المساعد

محمود أحمد محمد صالح



———— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

المقدمة

الحمد لله الذي أحكم بكتابه أصول الشريعة الغراء، ورفع بخطابه فروع الحنيفية السمحة البيضاء، حتى أضحت كلمته الباقية راسخة الأساس شامخة البناء. كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، أوقد من مشكاة السنة لاقتباس أنوارها سراجا وهاجا، وأوضح لإجماع الآراء على اقتفاء آثارها قياسا ومنهاجا، حتى صادفت بحار العلم والهدى تتلاطم أمواجها. ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا، والصلاة على من أرسله لسطح الحجّة معوانا وظهيرا، وجعله لواضح المحجة سلطانا ونصيرا، محمد المبعوث هدى للأنام مبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، ثم على من التزم بمقتضى إشارات الدالة على طريق العرفان، واعتصم فيها بما تواتر من نصوصه الظاهرة البيان، واغتنم في شريف ساحته كرامة الاستصحاب والاستحسان، من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

وبعد

فان افضل العلوم وأشرفها مكانة «علم الفقه» اذ فيه مصالح الانام، ومن الذين اعتنوا بهذا العلم وآلوه اهتماما كبيرا، العالم الفاضل: مصطفى بن خير الدين الرومي الحنفي وكتابه «العقد النظيم» في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر.

والتعريف بكتاب «العقد النظيم» يستلزم التعريف بكتاب «الأشباه والنظائر» لابن نجيم، إذ لولاه لما اشتهر كتاب «العقد النظيم» فهو اكتسب الشهرة منه.

وكتاب الأشباه مختصر مشهور، ذكر فيه ابن نجيم، قائلا (وَإِنَّ الْمَشَايخَ الْكِرَامَ قَدْ أَلْفَوْا مَا بَيْنَ مُخْتَصِرٍ وَمَطْوَلٍ مِنْ مُتُونٍ وَشُرُوحٍ وَفَتَاوَى، وَاجْتَهَدُوا فِي الْمَذْهَبِ وَالْفَتْوَى وَحَرَّرُوا وَنَقَّحُوا، شَكَرَ اللَّهُ سَعِيَهُمْ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَرَهُمْ كِتَابًا يَحْكِي كِتَابَ الشَّيْخِ تَاجِ الدِّينِ

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
السُّبْكِيُّ الشَّافِعِيُّ مُشْتَمَلًا عَلَى فُنُونٍ فِي الْفِقْهِ. وَقَدْ كُنْتُ لَمَّا وَصَلْتُ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ إِلَى
تَبْيِضِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، أَلَفْتُ كِتَابًا مُخْتَصَرًا فِي الضَّوَابِطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ أَتَمَّهَا، سَمَّيْتُهُ بِـ «الْفَوَائِدِ
الزَّيْنِيَّةِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْفِيَّةِ» وَصَلَ إِلَى خَمْسِائَةِ ضَابِطَةٍ، فَأُلْهِمْتُ أَنْ أَضْعَعَ كِتَابًا عَلَى النَّمَطِ
السَّابِقِ مُشْتَمَلًا عَلَى سَبْعَةِ فُنُونٍ.

والقيمة العلمية الرفيعة لكتابالعقد النظيم تظهر من خلال أستمداد مادته من كتاب
«الأشباه والنظائر» لابن نجيم وهو كتاب عرف بقيمته العلمية لدى العلماء، فكثرت
شروحاته وترتيباته، ونظمه، ورسائل العلماء الاوائل عليه، يعطيه أهمية علمية كبيرة
على ما يحتويه من نوادر وجواهر ودرر وفوائد، فأخذ كتابه «العقد النظيم» أهميته
منه، وقد تناول قواعدومسائل فقهيه مهمة ليس لقاضٍ أو مفتٍ غنى عنها، ويعتبر من
الكتب الفقهية المعتمدة التي تكون لها أهمية كبيرة في هذا العلم، وأحد المراجع المهمة في
الفقه الحنفي فاخترت من هذا المخطوط كتاب الطهارة ليكون موضوع بحثي.
إن لهذا المخطوط اربع نسخ، متباينة الحجم، وصل البعض منها الى (٩٥) لوحة،
ومنها ما يصل إلى أكثر من (١٤٠) لوحة، وقد رمزت للنسخة الام بكلمة (الاصل)
وللثانية (ص) وللثالثة (س) وللرابعة (ش).

والله اسأل ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه وان ينفعني به في الدارين

————— كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

كتاب الطهارة

من القاعدة الأولى: وهي قوله^(١): لَا ثَوَابَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ^(٢):

ما صرح به المشايخ في مواضع الفقه^(٣)، أولها النية^(٤)، سواء قلنا إنها شرط الصحة كما

(١) كلمة (قوله) ساقطة من (ش).

(٢) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ١٧، والأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج ١، ص ٥٤، والأشباه والنظائر، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ٩.

(٣) في (س، ش) في الفقه.

(٤) في (س، ش) الموضوع.

كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

في الصلاة^(١)، والزكاة^(٢)، والصوم^(٣)، والحج^(٤)، أو لا، كما في الوضوء^(٥)، والغسل^(٦).
وعلى هذا قرروا حديث ((إنما الأعمال بالنيات^(٧)))^(٨) إنه من باب المقتضى، إذ لا

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلبي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣ هـ) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشُّلبي (ت: ١٠٢١ هـ) المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط/١، ١٣١٣ هـ، ج ١، ص ٩٩.

(٢) الهداية في شرح بداية المبتدي، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبي الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣ هـ) تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان، (بلا، ط، ت) ج ١، ص ٩٦.

(٣) اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني (١٢٩٨ هـ)، تحقيق: محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، ج ١، ص ٨٤.

(٤) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، مؤلف الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩ هـ)، ومؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت: ١٣٠٤ هـ) عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤٠٦ هـ، ص ١٤٤.

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧ هـ) دار الكتب العلمية، ط/٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ١، ص ١٧.

(٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠ هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد: ١١٣٨ هـ) وبالحاشية، منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط/٢ (بلا، ت)، ج ١، ص ٥٤.

(٧) في (ش، ص) النية وهذه اللفظة على رواية الإمام مسلم كما سيأتي في التخريج.

(٨) حديث ((إنما الأعمال بالنيات)) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه البخاري، باب (كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ج ١، ص ٣، برقم (١) صحيح البخاري = الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط/٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧،

———— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

يصح بدون تقدير، لكثرة وجود الأعمال بدونها، فقدروا مضافاً أي: حُكْمَ الأَعْمَالِ.

وهو نوعان:

أُخْرَوِيٌّ: وهو الثواب، واستحقاقُ العقاب.

ودنيوي: وهو الصحة والفساد، وقد أريد الأُخْرَوِيٌّ بالأجماع؛ للأجماع^(١) على أنه لا ثواب ولا عقاب، إلا بنية، فانتهى الأخر أن يكون مراداً، إما لأنه مشترك^(٢) ولا عُمومَ له، أو لاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به، فلا حاجة إلى الآخر^(٣).

والثاني أوجه؛ لأنَّ الأولَ لا يُسَلِّمُهُ الحَصْمُ لأنه قائلٌ بعمومِ المشتركِ، فحينئذٍ لا يدلُّ على اشتراطها في الوسائل للصحة، ولا على المقاصد أيضاً.

وفي بعض الكتب، أن الموضوع الذي^(٤) ليس بمنوي، ليس بمأمور به، ولكنه مفتاح للصلاة، وإنما شرطت في^(٥) العبادات بالإجماع^(٦)، أو بآية ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ

وصحيح مسلم عنه أيضاً في باب قوله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنية) ج ٣، ص ١٥١٥، برقم (١٩٠٧) صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بلا، ط، ت).

(١) كلمة (لأجماع) ساقطة من بقية النسخ وأثبتناها عن الأصل.

(٢) في (س) مشروك.

(٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري (ت: ٧٣٠هـ) تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج ٢، ص ١٥٤.

(٤) كلمة (الذي) ساقطة من (س).

(٥) في (س) وإنما شرطت في الصلاة.

(٦) شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت: ٧٩٣هـ) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - لبنان، ط/ ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٢٠٦.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴿١﴾.

والأولُ أوجه؛ لأنَّ العبادةَ فيها بمعنى التوحيدِ، بقرينةِ عطفِ الصلاةِ والزكاةِ، فلا تُشترطُ في الوضوءِ، والغُسلِ، ومسحِ الخُفينِ، وإزالةِ النجاسةِ الحقيقيةِ عن الثوبِ، والبدنِ، والمكانِ، والأواني للصَّحةِ. وأما اشتراطها في التيممِ فلدلالة آيته^(٢) عليهما لأنَّهُ القصدُ^(٣).

وأما غَسْلُ المِيتِ فقالوا: لا يُشترطُ لصحةِ الصلاةِ عليه، وتحصيلِ طهارتهِ، وإنما^(٤) هي شرط لإسقاطِ الفرضِ عن ذمةِ المكلفين^(٥).

وتفرع عليه أن الغريق يغسل ثلاثاً في قول أبي يوسف^(٦)، وفي رواية عن محمد رحمه الله أنه إن نوي عند الإخراج من الماء يغسل مرتين، وإن لم ينو فثلاثاً، وعنه^(٧) يغسل مرة

(١) سورة البينة: من الآية ٥.

(٢) في (س) فلدلالة النية.

(٣) مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط/ ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص ٥٠.

(٤) في (س) وأما.

(٥) ينظر: درر الأحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامر بن علي الشهير بملا - أو المولى - خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، (بلا، ط، ت)، ج ١، ص ١٦١.

(٦) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة سنة (١١٣هـ). وهو أول من دعي « قاضي القضاة » ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. ومات في خلافته، ببغداد، وهو على القضاء سنة (١٨٢هـ). البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/ ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج ١٣، ص ٦١٥.

(٧) في (س) وعنده.

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

واحدة كما^(١) في فتح القدير^(٢).

ومن القاعدة الثانية وهي قوله: الأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا^(٣): كما استعمله^(٤)، في التُّرُوكِ^(٥).

المباحث المتعلقة بالنية:

منها: ما في بيان تعيين المنوي وعدمه، الأصل عندنا أن المنوي، إما أن يكون من العبادات أو لا؟ فإذا لم يكن المنوي من العبادات^(٦)، وإنما هو من الوسائل كالوضوء، والغسل، والتميم، فقالوا: في الوضوء لا ينويه؛ لأنه ليس عبادة، واعترض الشارح

(١) في (س) كذا.

(٢) ينظر: فتح القدير، لكamal الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت:

١٨٦١هـ)، دار الفكر، بلا (ط، ت)، ج ٢، ص ١٠٦.

(٣) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٢٣، والأشباه والنظائر، للسبكي،

ج ١، ص ٥٤، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٨.

(٤) في (س، ش، ص) كما ستعلمه.

(٥) وأما التُّرُوكُ، جمع ترك: كترك الزنا وغيره، فلم يحتج إلى نية، لحصول المقصود منها، وهو اجتناب

المنهي بكونه لم يوجد، وإن يكن نية، نعم يحتاج إليها في حصول الثواب المترتب على الترك. الأشباه

والنظائر، للسيوطي، ص ١٢.

(٦) عبارة (المنوي من العبادات) ساقطة من بقية النسخ.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
الزيلعي^(١)، على الكنز^(٢) في قوله: ونيته بناء على عود الضمير إلى الوضوء^(٣)، وكذا
اعترضوا على القدوري^(٤) في قوله: ينوي الطهارة^(٥)، والمذهب أن ينوي ما لا يصح إلا
بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث، وعند البعض نية الطهارة تكفي^(٦).

(١) الزيلعي: هو عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. قدم إلى القاهرة فأفتى
ودرس فيها، له مصنفات منها: تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق وتوفي ودفن في القاهرة سنة (٧٤٣هـ)،
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني
(ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق، ومراقبة: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر
آباد/ الهند، ط/ ٢، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ج ٣، ص ٢٥٨.

(٢) شرح الكنز: وهو شرح للإمام، أبي محمد: عثمان بن علي الزيلعي (ت: ٧٤٣هـ) وسماه: تبين
الحقائق، شرح كنز الدقائق على كتاب «كنز الدقائق» في فروع الحنفية. للشيخ، الإمام، أبي البركات:
عبد الله بن أحمد، المعروف: بحافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب
والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى -
بغداد وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب
العلمية، ١٩٤١م، ج ٢، ص ١٥١٦.

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين
الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل الشلبي
(ت: ١٠٢١هـ) المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط/ ١، ١٣١٣هـ، ج ١، ص ٣٩.

(٤) القدوري: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين المعروف بالقدوري: فقيه
حنفي، ولد في بغداد سنة (٣٦٢هـ) انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وصنف المختصر المعروف
باسمه القدوري، في فقه الحنفية، ومن كتبه التجريد في سبعة أجزاء يشتمل على الخلاف بين الشافعي
وأبي حنيفة وأصحابه، وتوفي في بغداد سنة (٤٢٨هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس
شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس،
دار صادر - بيروت، ١٩٠٠م، ج ١، ص ٧٨.

(٥) ينظر: الجوهرة النيرة، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (ت:
٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، ط/ ١، ١٣٢٢هـ، ج ١، ص ٦.

(٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري
(ت: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت:

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِدِّ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر
وأما في التيمم فقالوا: إنه ينوي عبادة مقصودة، لا تصح إلا بالطهارة، مثل سجدة
التلاوة^(١)، وصلاة الظهر^(٢)، قالوا: ولو تيمم لدخول المسجد، أو الأذان، أو الإقامة لا
يؤدي به الصلاة، لأنها ليست بعبادة مقصودة، وإنما هي اتباع لغيرها^(٣).

وفي التيمم لقراءة القرآن، روايتان:

فعند العامة لا يجوز كما في الخانية^(٤)، وهو محمول على ما إذا كان محدثاً، أما إذا كان
جنباً فتيمم لها، جاز له أن يصلي به، كما في البدائع^(٥)، وقد أوضحناه في شرح الكنز^(٦).
[وقالوا: في التيمم، لا يجب التمييز بين الحدث، والجنابة حتى لو تيمم الجنب، يريد
به الوضوء جاز، خلافاً للجصاص^(٧)، لكونه يقع لهما، على صفة واحدة فيميز بالنية،

بعد ١٣٨هـ) وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط / ٢، بلا (ت)، ج ١،
ص ٢٥.

(١) رد المحتار على الدر المختار، ج ١، ص ٢٣٠.

(٢) في (س) وصلاة الجنابة.

(٣) ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام، ج ١، ص ٣٠.

(٤) الخانية: وهي الفتاوى الخانية في الفقه الحنفي للإمام، قاضي خان: حسن بن منصور بن محمود
الأوزجندي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) وهي: مشهورة مقبولة، معمول بها، متداولة بين أيدي العلماء
والفقهاء، وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء. كشف الظنون عن أسامي الكتب
والفنون، حاجي خليفة، ج ٢، ص ١٢٢٧.

(٥) البدائع: وهو للإمام: أبي بكر بن مسعود الكاشاني، الحنفي، المتوفى: سنة (٥٨٧هـ) شرح فيه
كتاب «تحفة الفقهاء» لأستاذه محمد بن أحمد السمرقندي، ولما أتمه: عرضه عليه، فاستحسنه، وزوجه
ابنته: فاطمة الفقيهية، فقيل: شرح (تحفته)، وتزوج ابنته، وهو شرحا عظيما، في: ثلاث مجلدات. كشف
الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج ١، ص ٣٧١.

(٦) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ج ١، ص ١٥٨.

(٧) في (س) الخصاص، وهو تصحيف والجصاص: هو أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص:
فاضل من أهل الري، سكن بغداد ومات فيها سنة (٣٧٠هـ) انتهت إليه رئاسة الحنفية. وخو طب في
أن يلي القضاء فامتنع. وألف كتاب، أحكام القرآن، وكتاباً في أصول الفقه، الجواهر المضية في طبقات

كتاب الطهارة من مخطوط العِدِّ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر
كالصلاة المفروضة^(١).

قالوا: وليس بصحيح؛ لأن الحاجة إليها ليقع طهارة، فإن أداه طهارة، جاز أن يؤدي
به ما شاء؛ لأن الشروط يراعى وجودها لا غير، ألا ترى أنه لو تيمم للعصر جاز له^(٢) أن
يصلي^(٣) به غيره^(٤).

ومنها: في صفة المنوي من الفريضة، والأداء، والقضاء، والنافلة: أما في^(٥) الوضوء،
والغسل، فلا دخل لهما في هذا المبحث، لعدم اشتراط النية فيها.
وأما التيمم^(٦) فلا تشترط له نية الفريضة^(٧)، لأنه من الوسائل^(٨). وقد منا أن نية رفع
الحدث كافية، وسيجيء تمامه في الصلاة.

-
- الحنفية: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)،
الناشر: مير محمد كتب خانة - كراتشي، (بلا، ط، ت)، ج ١، ص ٨٥.
(١) ينظر: أحكام القرآن، لأحمد بن علي أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق:
عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط / ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ج ٢،
ص ٤٦١، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج ١، ص ٤٠.
(٢) لفظة (له) ساقطة من (س).
(٣) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ج ١، ص ١٥٩.
(٤) عبارة (وقالوا: في التيمم لا يجب جاز له أن يصلي به غيره) ساقطة من (الأصل، ص)
وأثبتها عن بقية النسخ.
(٥) لفظة (في) ساقطة من (س، ش).
(٦) في (س، ش) والتيمم.
(٧) في (س) الفريضة.
(٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ١، ص ٥٢.

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

ومنها: ما في بيان وقت النية:

أما في الوضوء، فقال: في الجوهرة^(١)، أن محلها عند غسل الوجه^(٢)، وينبغي أن تكون في أول السنن، عند غسل اليدين إلى الرسغين، لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه، وقالوا الغسل، كالوضوء في السنن. وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد. وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستعملاً فوقتها عند الإغتراف.

ومنها ما في شروط النية:

الأول: الإسلام؛ ولذا لم تصح العبادات من كافر، صرحوا به في باب التيمم، دون الوضوء فيصح^(٣)، عند قول الكنز وغيره: فلغا تيمم كافر لا وضوءه^(٤)؛ لأن النية شرط التيمم^(٥)، دون الوضوء، فيصح وضوءه، وغسله، فإذا أسلم بعدهما صلى بهما لكن؛ قالو: إذا انقطع دم الكتابية لأقل من عشرة حلّ وطؤها، بمجرد الانقطاع، ولا يتوقف على الغسل؛ لأنها ليست من أهله، وإن صح منها ولصحة^(٦) طهارة الكافر قبل إسلامه^(٧).

(١) الجوهرة النيرة مجلدان، في شرح مختصر القدوري. لأبي بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي: فقيه حنفي يمني (ت: ٨٠٠هـ) على مختصر القدوري في فروع الحنفية. للإمام، أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، البغدادي الحنفي المتوفى سنة (٤٢٨هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٦٣١ والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط / ١٥ - أيار / مايو ٢٠٠٢ م، ج ٢، ص ٦٧.

(٢) ينظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري، ج ١، ص ٧.

(٣) عبارة (دون الوضوء فيصح) ساقطة من بقية النسخ وأثبتها عن الأصل.

(٤) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ج ١، ص ١٥٩.

(٥) في (س) شرط في التيمم.

(٦) في (س) لصحة بحذف الواو.

(٧) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح، ص ١٤٧.

كتاب الطهارة من مخطوط العِدِّ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

فائدة:

قال في الملتقط^(١): قال أبو حنيفة رحمه الله: أَعْلِمُ النصراني الفقه، والقرآن لعله يهتدي، ولا يمس المصحف، وإن اغتسل، ثم مس فلا بأس به^(٢) انتهى.

تكميل:

قال: في البناية^(٣) في النية قال^(٤): في تيمم القنية^(٥) مريض، يَمِّمه غيره فالنية على المريض، دون الميمم انتهى^(٦).

(١) الملتقط، في الفتاوى الحنفية، للإمام، ناصر الدين، أبي القاسم، محمد بن يوسف الحسيني، السمرقندي (ت: ٥٥٦هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، ج ٢، ص ١٨١٣.

(٢) الملتقط في الفتاوى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي (ت: ٥٥٦هـ) تحقيق محمود نصار، والسيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط / ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٦، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ج ٨، ص ٢٣٢.

(٣) في (ش) البناية، وفي (س) النيابة، والبناية للإمام بدر الدين محمود بن القاضي شهاب الدين احمد بن موسى بن احمد بن الحسين بن يوسف بن محمود أبو محمد العيني ثم المصري الفقه الحنفي المعروف بالعيني نسبة إلى مولده في بلدة عينتاب ولد سنة (٧٦٢هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٨٥٥هـ) صنف من الكتب البناية في شرح الهداية للمرغنياني في مجلد. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ج ٢، ص ٤٣٠.

(٤) في (س) في تيمم القنية.

(٥) كلمة (القنية) ساقطة من (الأصل، ص)، وكتاب القنية: للزاهدي، وهو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي وهو من علماء دولة بركة خان هذا اول من اسلم من اولاد جنكيز خان ومن تصانيفه شرح القدوري والمجتبى في الفقه (ت: ٦٥٨هـ). أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، ص ٢٣٤.

(٦) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ) دار الفكر (بلا، ط، ت) ج ٢، ص ٣٣٥.

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

ومن القاعدة الثالثة وهي قوله: اليقين لا يزول بالشك^(١):

ما رواه مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ((إذا وجد احدكم في بطنه شيئاً، فأشكلك عليه أخرج منه شيء أم لا، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً))^(٢).

وفي فتح القدير^(٣)، من باب الأنجاس، ما يوضحها، فنسوق عبارته بتمامها، قوله: تطهير النجاسة، واجب مقيد بالإمكان، وأما إذا لم يتمكن من الإزالة، لخباء خصوص المحل المصاب، مع العلم بتنجس الثوب^(٤)، قيل: الواجب غسل طرف منه، فإن غسله بتحرر، أو بلا تحرطه، وذكر الوجه يبين أن لا أثر للتحرر، وهو أن يغسل بعضه، مع أن الأصل طهارة الثوب، وقع الشك في قيام النجاسة، لاحتمال كون المغسول محلها، فلا

(١) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٤٧، والأشباه والنظائر، للسبكي، ج ١، ص ١٣، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٥٠.

(٢) حديث ((إذا وجد احدكم في ...)) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، باب (الدليل على أن من يقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك)، ج ١، ص ٢٧٦، برقم (٣٦٢).

(٣) فتح القدير: وهو للشيخ، الإمام، كمال الدين: محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف: بابن الهمام الحنفي، المتوفى: سنة (٥٨٦١هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ٢، ص ٢٠٢٢.

(٤) ينظر: شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: ٦٨١هـ)، الناشر دار الفكر، مكان النشر بيروت (بلا، ط، ت) ج ١، ص ١٩٠.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

يقضي بالنجاسة بالشك^(١)، كذا أورده الإسيجاني^(٢) في شرح الجامع الكبير^(٣).
قال: وسمعت الإمام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز^(٤) يقول^(٥): ويقيسه على مسألة،
في السِّيرِ الكَبِيرِ^(٦)، هي: إذا فتحنا^(٧) حصناً، وفيهم ذمي لا يعرف، لا يجوز قتلهم لقيام
المانع بيقين، فلو قتل البعض، أو أُخرج حلّ قتل الباقي، للشك في قيام المحرم، كذا هنا^(٨).
وفي الخلاصة^(٩): بعد ما ذكره مجرداً عن التعليل، فلو صلى معه صلوات، ثم ظهرت

- (١) ينظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج ١، ص ٦٩.
- (٢) الإسيجاني: وهو علي بن محمد بن إسماعيل، بهاء الدين الأسيجاني السمرقندي: فقيه حنفي،
ينعت بشيخ الإسلام. من أهل سمرقند. وبها وفاته سنة (٥٣٥هـ). له كتب، منها «الفتاوى» و«
شرح مختصر الطحاوي»، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ٣٧٠.
- (٣) وهو شرح لشيخ الإسلام، أبي بكر أحمد بن منصور الأسيجاني. على الجامع الكبير في الفروع
للإمام، المجتهد، أبي عبد الله: محمد بن الحسن الشيباني، الحنفي، المتوفى سنة (١٨٧هـ) كشف الظنون
عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ٥٦٩.
- (٤) أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة المعروف ولده برهان الأئمة، صاحب المحيط، وأخو عمر
بن عبد العزيز الملقب بالصدر والشهيد حسام الدين، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ١، ص ٦٧.
- (٥) في (س، ش، ص) يقوله.
- (٦) السير الكبير: وهو للإمام محمد بن الحسن وهو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
(ت: ١٨٩) وأن السير الكبير آخر تصنيف الإمام، أساء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف
بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاده» الحنفي (ت: ١٠٧٨هـ)، تحقيق: د.
محمد التونجي، دار الفكر - دمشق - سورية، ط/ ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ١٧٨.
- (٧) في (س) (إنا فتحنا).
- (٨) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين
محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم
سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ج ٥، ص ٤٠٢، ورد
المختار على الدر المختار، ج ١، ص ٣٢٧.
- (٩) الخلاصة: وهي خلاصة الفتاوى، للشيخ، الإمام: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد، البخاري.
المتوفى: سنة (٥٤٢هـ) وهو صاحب كتاب الوقعات وكتاب النصاب ثم اختصرها بعد ذلك وسماه

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

النجاسة، في طرف آخر، يجب إعادة ما صلى انتهى^(١).

وفي الظهيرية^(٢): الثوب فيه نجاسة، لا يدري مكانها، يغسل الثوب كله انتهى^(٣)، وهو الاحتياط.

وذلك التعليل مُشكّلٌ عندي؛ فإن غسل طرف، يوجب الشكَّ في طهرِ الثوب بعد اليقين بنجاسته قَبْلُ، وحاصله: أنه شك في الإزالة، بعد تَيَقُّنِ قيام النجاسة، والشكُّ لا يَرْفَعُ اليقين قَبْلَهُ.

والحق أن ثبوت الشك، في كونِ الطرفِ المغسولِ، وَالرَّجُلِ الْمُخْرَجِ هو مكان النجاسة، والمعصومِ الدم^(٤) يُوجِبُ أَلْبَتَّةَ الشكِّ في طهر^(٥) الباقي، وإباحة دم الباقيين^(٦). ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً فيه، ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته، وإذا صار مشكوكاً^(٧) في نجاسته، جازت الصلاة معه، إلا أن هذا إن صح، لم يبق لكلمتهم المُجمَع^(٨) عليها، أعني قولهم: اليقين لا يرفع بالشك، معنيٌّ فإنه حينئذ، لا يتصور، أن

الخلاصة يعني خلاصة الفتاوى وهو كتاب، مشهور معتمد، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ٧١٨.

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلبيِّ، للزيلعي، ج ١، ص ٦٩، شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٩١.

(٢) الفتاوى الظهيرية، لظهير الدين، أبي بكر: محمد بن أحمد القاضي، المحتسب ببخارا، البخاري، الحنفي (ت: ٦١٩ هـ) ذكر فيها: أنه جمع كتابا من الواقعات والنوازل، مما يشتد الافتقار إليه، وفوائد غير هذه. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٢٢٦.

(٣) شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٩١.

(٤) في (ش) (الدم الذي خرج).

(٥) في (الأصل) (الطهر) وما أثبتناه من بقية النسخ.

(٦) في (الأصل) (الباقي) وما أثبتناه من بقية النسخ.

(٧) عبارة (فيه)، ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته وإذا صار مشكوكاً ساقطة من (ش).

(٨) كلمة (المجمع) ساقطة من (ص).

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
يثبت شك في محل ثبوت اليقين، ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين.
فعن^(١) هذا حقق بعضُ المحققين، أن المراد لا يرتفع به حكم^(٢) اليقين، وعلى هذا
التقدير، يتخلص الإشكال في الحكم، لا الدليل.
فقول: وإن ثبت الشك [في طهارة الباقي ونجاسته، لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين
السابق بنجاسته، وهو عدم جواز الصلاة، فلا يصح بعد غسل الطرف؛ لأن الشك]^(٣)
الطارئ لا يرفع حكم اليقين السابق، على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم: اليقين لا
يَرْتَفَعُ بالشك، فقتل^(٤) الباقي، والحكم بطهارة الباقي، مشكل والله أعلم^(٥).
ونظيره^(٦) قولهم: القسمة من المطهرات، يعني لو تنجس بعضُ البرِّ، ثم قُسم^(٧)، طَهَّرَ^(٨)
لوقع الشك في كل جزء هل هو المتنجس، أو لا؟
قلت: ويندرج في هذه القاعدة قواعد:
منها قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان:
ويتفرع عليها مسائل منها:

-
- (١) في (س، ش) فمن.
(٢) في بقية النسخ لا يرفع حكم.
(٣) عبارة (وإن ثبت الشك في الطهارة..... الطرف؛ لأن الشك الطارئ) ساقطة من (الأصل، ص).
(٤) - في (الأصل، ص) فغسل، وما أثبتناه من (س، ش).
(٥) شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٩١.
(٦) في (الأصل) (نظير) وفي بقية النسخ ونظيره.
(٧) في (س) وقسم.
(٨) في (س) طهرت.

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

من تيقن الطهارة، وشك في الحدث فهو متطهر، ومن تيقن الحدث، وشك في الطهارة، فهو محدث، كما في السراجية^(١) وغيرها، لكن ذكر عن محمد، أنه إذا دخل بيت الخلاء، وجلس للاستراحة، وشك هل خرج منه، أو لا؟ كان محدثاً، وإن جلس للوضوء ومعه ماء، ثم شك هل توضأ أو لا؟^(٢) كان متوضئاً، عملاً بالغالب فيهما.

وفي خزانة الأكمل^(٣) استيقن بالتيمم، وشك في الحدث، فهو على تيممه، وكذا لو استيقن بالحدث، وشك في التيمم أخذ باليقين، كما في الوضوء، ولو تيقن الطهارة، والحدث، وشك في السابق فهو متطهر^(٤).

وفي البزازية^(٥): يعلم أنه لم^(٦) يغسل عضواً، لكنه لا يَعْلَمُ بعينه، غسل رجله اليسرى؛

(١) - السراجية: وهي فرائض السجاوندي وهو: الإمام، سراج الدين: محمد بن محمود بن عبد الرشيد السجاوندي، الحنفي. ويقال: لها ايضاً (الفرائض السراجية) وهي: مقبولة، متداولة. ولها شروح كثيرة. وقد شرحها جم غفير من العلماء. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ٢، ص ١٢٤٩.

(٢) لفظة (أو لا) ساقطة من (س).

(٣) خزانة الأكمل في الفروع ست مجلدات. لأبي يعقوب: يوسف بن علي بن محمد الجرجاني، الحنفي. ذكر فيه أن هذا الكتاب محيط بجمل مصنفات الأصحاب، بدأ بكافي الحاكم، ثم بالجامعين، ثم بالزيادات، وشرح الطحاوي، وعيون المسائل، وغير ذلك وكانت بعد سنة (٥٥٢٢هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ٧٠٢.

(٤) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط/ ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج ١، ص ١٥١.

(٥) البزازية، في الفتاوى للشيخ، الإمام، حافظ الدين: محمد بن محمد بن شهاب، المعروف: بابن البزاز الكردي، الحنفي (ت: ٨٢٧هـ). وهو: كتاب جامع. لخص فيه: زبدة مسائل الفتاوى، والواقعات، من الكتب المختلفة، ورجع ما ساعده الدليل. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ج ١، ص ٢٤٢.

(٦) لفظة (لم) ساقطة من (س).

كتاب الطهارة من مخطوط العَدِّ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
لأنه آخر العمل^(١)، رأى البَلَّةَ بعد الوضوء، سائلة^(٢) من ذَكَرِهِ يُعِيدُ، وإن^(٣) كان يعرض كثيراً ولا يعلم أنه بول، أو ماء، لا يلتفت إليه، وينضح فرجه، وإزاره بالماء قطعاً للوسوسة، وإذا بَعُدَ عهده عن الوضوء، أو علم أنه بول لا تنفعه الحيلة انتهى^(٤).
شك في وجود المنجس، فالأصل بقاء الطاهرية؛ ولذا قال الإمام محمد رحمه الله:
حوض تملأ منه الصغار، والعييد^(٥) بالأيدي الدنسة، والجِرَارِ الوسخة يجوز الوضوء منه، ما لم يعلم به نجاسة^(٦)؛ وكذا أفتوا بطهارة طين الزقاقات^(٧).
وفي الملتقط فأرة في الكوز لا يدري أنها كانت في الجرة، لا يقضي بفساد الجرة بالشك^(٨).

ومن القواعد المذكورة قولهم: من شك هل فعل أو لا؟ فالأصل أنه لم يفعل:
من شك في الخارج أمني، أو مذي؟ وكان في النوم، فإن تذكر احتلاماً ووجب الغسل اتفاقاً^(٩)، وإلا لم يجب عند أبي يوسف رحمه الله عملاً بالأقل، وهو المذي ووجب عندهما احتياطاً؛ لقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة، وكقول الإمام: في الفأرة الميتة، إذا وقعت في

(١) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) في بقية النسخ (سائلاً).

(٣) لفظة (إن) ساقطة من (ش).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ١، ص ٣٣.

(٥) في (ص) البعيد، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، ج ١، ص ٩١.

(٧) أي: الطرقات ينظر: رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ج ١، ص ٣٢٤.

(٨) الملتقط في الفتاوى الحنفية، ص ١٢.

(٩) البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط/ ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٣٣١.

———— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

بئر، ولم يدر متى وقعت^(١).

ومما خرج عن قاعدة: اليقين لا يزول بالشك^(٢):

لو أكلت الهرة فأرة قالوا: إن شربت على الفور الماء تنجس، كشارب الخمر إذا شرب الماء على فوره، ولو مكثت^(٣) ساعة، ثم شربت، لا يتنجس عند أبي حنيفة رحمه الله، لاحتمال غسلها فمها بلعابها^(٤).

وعند محمد رحمه الله، نجس بناءً على أصله، من أنها لا تزول إلا بالطلق كالحكمية^(٥).
ومما يقرب من القاعدة الخامسة وهي قوله: الضرر يزال^(٦) قولهم:

ما جاز لعذر، بطل بزواله، فبطل التيمم، إذا قدر على استعمال الماء؛ فإن كان لفقد الماء ييطل، بالقدرة عليه^(٧).

ومن القواعد المندرجة تحت قاعدة الضرر يزال قولهم: دَرءُ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ^(٨) المنافع^(٩):

-
- (١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج ١، ص ١٦.
 - (٢) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٤٧، والأشباه والنظائر، للسبكي، ج ١، ص ١٣، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٥٠.
 - (٣) في (الأصل) (مكس) وما اثبتناه من بقية النسخ.
 - (٤) البناية شرح الهداية، ج ١، ص ٤٨٦.
 - (٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ١، ص ٦٨.
 - (٦) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٧٢، والأشباه والنظائر، للسبكي، ج ١، ص ٤١، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٨٣.
 - (٧) رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، ج ١، ص ٢٥٦.
 - (٨) كلمة (جلب) ساقطة من (س).
 - (٩) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٧٨، والأشباه والنظائر، للسبكي، ج ١، ص ١٠٥، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٨٧.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
وفي البزازية: ومن لم يجد سترة ترك الاستنجاء^(١)، ولو على شط نهر؛ لأن النهي راجح
على الأمر، حتى استوعب النهي الأزمان، ولم يقتض الأمر التكرار انتهى^(٢).
والمرأة إذا وجب عليها غسل^(٣)، ولم تجد سترة بين الرجل فإنها تؤخره^(٤)، بخلاف
الرجل، إذا لم يجد سترة بين الرجل،^(٥) فإنه لا يؤخره ويغتسل، وفي الاستنجاء إذا لم يجد
سترة يتركه^(٦).

والفرق النجاسة الحكمية أقوى، والمرأة بين النساء، كالرجل بين الرجال، كذا في
شرح النقاية^(٧).

ومن فروع ذلك:

المبالغة في المضمضة، والاستنشاق مسنونة، وتكره للصائم، وتحليل الشعر سنة في
الطهارة، ويكره للمحرم^(٨).

ومن القاعدة السادسة^(٩) من النوع الأول وهي قولهم: العادة محكمة^(١٠):

-
- (١) في (س) البزازية شخص ترك الاستنجاء.
 - (٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج ١، ص ٧٧.
 - (٣) في بقية النسخ (الغسل) وما اثبتناه عن الأصل.
 - (٤) في (الأصل) (تؤخر) وما اثبتناه من بقية النسخ.
 - (٥) عبارة (بين الرجل) ساقطة من (الأصل، ص).
 - (٦) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ص ١٠٦.
 - (٧) شرح النقاية مختصر الوقاية: لباقاني نور الدين محمود بن بركات بن محمد الدمشقي الحنفي
مدرس القيمرية المعروف بالباقني - قرية من قرى نابلس - توفي سنة (١٠٠٣هـ). من تأليفه تكملة
البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مجرى الانهر على ملتقى الابحر، ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين
وآثار المصنفين، ج ٢، ص ٤١٤.
 - (٨) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، ص ٧٠.
 - (٩) في (ش) السابعة.
 - (١٠) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٧٩، والأشباه والنظائر،

_____ كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

ما قالوا: في بيان حد الجاري، والأصح أنه^(١)، ما يعده الناس جارياً^(٢)،

ومنها: وقوع البعر الكثير في البئر، الصحيح أن الكثير ما يستكثره الناظر^(٣).

ومنها: حد الماء الكثير الملحق بالجاري، والصحيح تفويضه إلى رأي مُبْتَلَى بِهِ، لا

التقدير بشيء من العشر في العشر ونحوه^(٤).

ومنها: الحيض والنفاس، قالوا: لو^(٥) زاد الدم، على أكثر الحيض، أو النفاس ترد إلى

أيام عاداتها^(٦).

والعادة في باب الحيض، لا تثبت عند أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله تعالى، إلا بمرتين،

وعند أبي يوسف رحمه الله، تثبت بمرة واحدة، قالوا: وعليه الفتوى، وهل الخلاف في

الأصلية والجعلية^(٧) أو فيهما؟ مُسْتَوْفَى فِي الْخِلَاصَةِ وَغَيْرِهَا^(٨).

وبقية الفروع، سيجي بعضها في الصلاة، وبعضها في البيوع.

ومما خرج عن قاعدة: إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ^(٩):

للسبكي، ج ١، ص ٥٠، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ٨٩.

(١) لفظة (أنه) ساقطة من (الأصل، ص).

(٢) تحفة الفقهاء، لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (المتوفى: نحو

٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ج ١، ص ٥٦.

(٣) درر الأحكام شرح غرر الأحكام، ج ١، ص ٢٥.

(٤) اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٣.

(٥) لفظة (لو) ساقطة من (الأصل، س).

(٦) الهداية في شرح بداية المبتدي، ج ١، ص ٣٤.

(٧) في (س، ش) (أو الجعلية) وصورة العادة الجعلية: أن ترى أطهاراً مختلفة ودماءً مختلفة بأن رأيت

في الابتداء خمسة دماء وسبعة عادة للضرورة، شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٧٧.

(٨) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبيلليزيلي، ج ١، ص ٦٤.

(٩) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ٩٣، والأشباه والنظائر، للسبكي،

ج ١، ص ٣٨٠، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ص ١٠٥.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————
 ما قالوا: وقد جوز أصحابنا، مس كتب التفسير للمحدث، ولم يفصلوا بين كون
 الأكثر تفسيراً أو قرآناً، ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان حسناً^(١).
 ومنها: ما إذا اختلط مائع طاهر بماء مطلق، فالعبرة للغالب، فإن غلب الماء جازت
 الطهارة [به]^(٢)، وإلا فلا، وبيّننا في الطهارات، من شرح الكنز، بماذا تعتبر الغلبة^(٣).
 ومما يدخل تحت القاعدة المذكورة، ما إذا استنجى للبول بحجر، ثم نام فاحتلم،
 فأمنى فأصاب ثوبه، لم يطهر بالفرك؛ لأن البول لا يطهر به، فلا يطهر المني، ولذا^(٤) قال
 شمس^(٥) الأئمة السرخسي^(٦): مسألة المني مُشكّلة؛ لأن كل فحليّ مني أولاً، والمذي لا
 يطهر بالفرك، إلا أن يجعل تبعاً انتهى^(٧).
 وقد يقال: يمكن جعل البول الباقي، بعد الاستجمار تبعاً أيضاً، وجوابه أن التبعية،
 فيما هو لازم له، وهو المذي، بخلاف البول، ولم أر من نبه عليه.
 ومن القاعدة الثامنة من النوع الثاني وهي قولهم: إذا اجتمع أمران من جنس واحد،

(١) حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح، ص ١٤٤.

(٢) لفظة (به) ساقطة من (الأصل، س، ص).

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، ج ٣، ص ٣٥٧.

(٤) في (س، ش) ولهذا قال.

(٥) في (ش) الشمس بالف ولا م.

(٦) السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل خراسان. أشهر كتبه المبسوط في الفقه والتشريع، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالجب في أوزجند، توفي (٤٨٣ هـ) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج ٢، ص ٢٨.

(٧) المبسوط للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣ هـ) دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - لبنان، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ١٤٦.

————— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

ولم يختلف مقصودهما دخل [أحدهما]^(١) في الآخر غالباً:

إذا اجتمع حدث، وجنابة، أو جنابة، وحيض كَفَى الغُسلُ الواحد^(٢).

ومما خرج عن قاعدة الفرض أفضل من النفل:

الوضوء قبل الوقت مندوب، أفضل من الوضوء بعد الوقت، وهو الفرض.

ومنها: ابتداء السلام سنة، أفضل من رده^(٣) الواجب، ومنها: إبراء المعسر مندوب،

أفضل من إنظاره الواجب^(٤).

ومن القاعدة السابعة عشرة وهي قولهم: لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطُوءُهُ^(٥):

لو ظن الماء نجساً، فتوضأ به، ثم تبين أنه طاهر، جاز وضوؤه، كذا في الخلاصة^(٦)،

وباقى الفروع، سيأتي بعضها في الصلاة، وبعضها في الزكاة.

(١) كلمة (أحدهما) ساقطة من (الأصل، ص).

(٢) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، ج ٤، ص ٢٧٨.

(٣) في (ش) رد.

(٤) رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، ج ١، ص ١٢٦.

(٥) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص ١٣٤، والأشباه والنظائر،

للسيوطي، ص ١٥٧.

(٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ج ١، ص ٩١.

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥ هـ.
٢. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٣. الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط / الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٤. الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي.
٦. البزازية، في الفتاوى للشيخ، الإمام، حافظ الدين: محمد بن محمد بن شهاب، المعروف: بابن البزاز الكردي، الحنفي (ت: ٨٢٧هـ). وهو: كتاب جامع. لخص فيه: زبدة مسائل الفتاوى، والواقعات، من الكتب المختلفة.
٧. البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي

———— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط
الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨. الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد
بن الحسن الشيباني (المتوفى: ١٨٩هـ)، مؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد
عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ) عالم الكتب -
بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد،
محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.

١٠. الجوهرة النيرة: أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيديّ اليمني الحنفي
(: ٨٠٠هـ) المطبعة الخيرية، ط الأولى، ١٣٢٢هـ.

١١. السراجية: وهي فرائض السجاوندي وهو: الإمام، سراج الدين: محمد بن محمود
بن عبد الرشيد السجاوندي، الحنفي. ويقال: لها ايضاً (الفرائض السراجية).

١٢. الفتاوى الظهيرية، لظهير الدين، أبي بكر: محمد بن أحمد القاضي، المحتسب ببخارا،
البخاري، الحنفي (ت: ٥٦١٩هـ).

١٣. اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي
الدمشقي الميداني الحنفي (المتوفى: ١٢٩٨هـ)، حققه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه:
محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

١٤. المبسوط للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى:
٤٨٣هـ) دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٥. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أبو المعالي

كتاب الطهارة من مخطوط العقد النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر —————

(المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦. الهداية في شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان.

١٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، والحاشية: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط الأولى، ١٣١٣هـ.

١٩. تحفة الفقهاء: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت: ٥٤٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: ط الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٠. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي - توفي ١٢٣١هـ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١. رد المحتار على الدر المختار ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت ط الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٢. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت: ٧٩٣هـ) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

————— كتاب الطهارة من مخطوط العِقدِ النظيم في ترتيب قواعد الأشباه والنظائر

٢٣. شرح النقاية مختصر الوقاية: لباقانى نور الدين محمود بن بركات بن محمد الدمشقي الحنفي مدرس القيمرية المعروف بالباقنى - قرية من قرى نابلس - توفى سنة (٥١٠٠٣هـ).

٢٤. شرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ت ٦٨١هـ، دار الفكر - بيروت

٢٥. فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، دار الفكر.

٢٦. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (المتوفى: ٧٣٠هـ) المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٢٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثني - بغداد ١٩٤١م.

٢٨. مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ) اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

Copyright of Journal of College of The Great Imam University is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.